

تقرير لبنان مهدد بخسارة ثروته الأهم: المياه! هذا التوقع الخطر قد يتحوّل واقعاً محتوماً، في حال استمرار التصريف بهذا المورد الحيوي والاساسي للحياة. بحسب مركز البحوث في «بلوم بنك» إن سوء إدارة قطاع المياه في لبنان، وتأثر هذا القطاع بعوامل كثيرة أبرزها تغيّر المناخ والتلوّث وعشوائية الاستهلاك، قد تدفع باتجاه معاناة لبنان من إجهاد مائي خطير، ينعكس حكماً على نوعية الحياة فيها

ارتفاع الحرارة درجتين يخفّض الفطاء الثلجي بنسبة 40% لبنان مهدد بالإجهاد المائي الخطير

المديرية العامة للطيران المدني، بلغت درجة الحرارة القصوى في بيروت، في آب 2005، نحو 30,8 درجة مئوية، في حين بلغت نحو 34,1 درجة مئوية في الفترة نفسها من عام 2015. وبحسب وزارة الطاقة والمياه «كلما ارتفعت الحرارة درجة مئوية واحدة، سيتقلص الحجم الكلي للموارد المائية في لبنان بنسبة تقدر بنحو 6 إلى 8%. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الحرارة درجتين مؤبطين

آخر نسبة المياه الصالحة للاستعمال المنزلي أو الزراعي. وفي لبنان، تعاني الموارد المائية من مستويات عالية من التلوّث، ومعالجتها مكلفة جداً». عملياً، إن الأنهار وينابيع المياه الجوفية في لبنان، هي ضحية إلقاء النفايات المنزلية والصناعية. تهديد آخر يضاف إلى العوامل المؤثرة على الموارد المائية وهو تغيّر المناخ، الذي بات ظاهرة واضحة بالفعل. وفق مصلحة الأرصاد الجوية في

من العوامل المؤثرة على الثروة المائية، أيضاً، يشير مركز البحوث في «بلوم بنك» إلى التلوّث. تقول مديرة برنامج «الطاقة والبيئة» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جيهان سعود، إن «التقييم الشامل لقطاع المياه، وقياس وفرة هذا المورد، لا ينبغي أن يعتمد على مستوى المتساقطات أو المياه الملتقطة، بل إن التركيز الحقيقي يجب أن يستند إلى نسبة المياه الآمنة المتاحة أو بتعبير

بسعة تخزينية تبلغ 220 مليون متر مكعب، وسدّ شبروح الذي يتغذى من مياه الأمطار ومن نبع اللبن وهو ذو قدرة تخزينية تبلغ 3 ملايين متر مكعب. وعلى الرغم من ذلك، لا يتمّ استغلال أكثر من 30 مليون متر مكعب فقط من سدّ القرعون لتلبية الطلب على المياه وري المزروعات في السهول المجاورة، فيما أكثر من 40% من الموارد المائية المجمعة تفقد بسبب التسرب في البنية التحتية، أما الكميات المتبقية فتستعمل لتوليد الكهرباء.

إضافة إلى ذلك، تشير دراسة أعدها البنك الدولي في عام 2008 إلى معاناة لبنان من «عدم تطابق مزمّن بين إمدادات المياه والطلب عليها. إذ أن استمرارية الإمداد بالمياه منخفضة نسبياً، ويبلغ متوسطها نحو 7,6 ساعة يومياً في الصيف و13 ساعة يومياً في الشتاء. وهو ما سمح ببروز ظاهرة مقدّمي المياه من القطاع الخاص لسدّ النقص، بعيداً من أي رقابة على نوعية المياه ومصدرها وسعرها، إذ تتخطى الرسوم السنوية التي يدفعها المواطن للحصول على شحنات المياه من القطاع أضعاف الرسم الثابت الذي تفرضه الحكومة بقيمة 200 دولار أميركي».

لا تتوقف الأسباب التي تدعو للقلق على ثروة لبنان المائية، عند هذا المستوى من سوء الإدارة، بل يضاف إليها، استغلال الموارد المائية بطريقة عشوائية وخطرة، نتيجة غياب الرقابة المفروضة من الجهات الرسمية، وتنامي سطوة الأيدي «الخاصة» على هذا المورد العام. بحسب دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن «عدد الآبار غير المرخصة في لبنان، هو أعلى ثلاثة أضعاف، من الآبار المرخصة. ويقدر عدد الآبار غير القانونية بنحو 59 ألف بئر، أي ما يعادل 6 آبار غير قانونية لكل كيلومتر مربع مقابل بئر غير قانوني لكل كيلومتر مربع في إسبانيا»، ويخلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسته للقول إن «لبنان يستغل في شكل مفرط طبقات المياه الجوفية من دون التفكير في العواقب. هذا الإفراط في ضخ المياه الجوفية يؤدي إلى تسرب المياه المالحة إلى الخزانات الجوفية المسامية ويزيد من خطر الجفاف».

فيضان عقيقي

تشير دراسة أعدها معهد «الموارد العالمية» الأميركي، بمناسبة اليوم العالمي للمياه، إلى حلول لبنان ضمن 33 بلداً مقبلاً على إجهاد مائي مرتفع، بحلول عام 2040. واللافت أن 14 بلداً من ضمن هذه البلدان يقع في منطقة الشرق الأوسط (مثل البحرين والكويت وفلسطين وقطر والإمارات والسعودية وسلطنة عمان). يرتكز مركز البحوث في «بلوم بنك» إلى هذه النتيجة، للتأكيد على أن الطبيعة الدينامية لهطول الأمطار في لبنان، لن تبعد عنه هذا السيناريو المحتمل. يقول رئيس قسم الجغرافيا في الجامعة اللبنانية ورئيس دائرة المناخات في المديرية العامة للطيران المدني، الدكتور طارق سلهب، أن «لبنان لم يسجل، تاريخياً، الكمية نفسها لهطول الأمطار سنوياً، إذ بلغت كمية الأمطار المتساقطة في عام 1990 نحو 360 مم، فيما ارتفعت إلى 1154 مم في عام 2009. لكنّه رغم ذلك، لم يشهد خلال خمس سنوات

أكثر من 40% من الموارد المائية المجمعة تُفقد بسبب التسرب في البنية التحتية

متتالية انخفاضاً في كميات تساقط الأمطار، وتالياً لم يلحظ الجفاف حتى الآن». هذه التطمينات تقابلها مجموعة من العوامل التي يستعرضها مركز البحوث في «بلوم بنك»، وتهدد هذه الثروة، كتغيّر المناخ، والاستخدام العشوائي للموارد المائية، وارتفاع الطلب على هذا المورد الأساسي، فضلاً عن ارتفاع نسبة التلوّث. للإشارة إلى أن «الفقر المائي قد يكون مصيراً محتوماً للبنان في حال استمرّت الأمور على ما هي عليه».

أسباب القلق

عملياً، لا يستثمر لبنان إلا جزءاً صغيراً من المياه التي يملكها. بحسب الأرقام المتوافرة من وزارة الطاقة والمياه، يستفيد لبنان من سدين فقط هما: سدّ القرعون على نهر الليطاني

يقدر عدد الآبار غير القانونية بنحو 59 ألف بئر، ما يعادل 6 آبار غير قانونية لكل كيلومتر مربع (هينم الموسوي)



العمل بالعدادات الكهربائية ابتداءً من الشهر المقبل

التوجيهية لاشتراك شهري 5 أمبير: شطر ثابت (10 آلاف ليرة لبنانية) + مقطوعية (التسعيرة التوجيهية) عدد الكيلوواط المستهلكة خلال الشهر، والتسعيرة التوجيهية لاشتراك شهري 10 أمبير: شطر ثابت (15 ألف ليرة) + مقطوعية (التسعيرة التوجيهية) عدد الكيلوواط المستهلكة خلال الشهر. ويضاف 5 آلاف ليرة لبنانية على الشطر الثابت لكل 5 أمبير إضافي. بحسب الباحث في «الدولية للمعلومات»، محمد شمس الدين، يوجد نحو 3200 مولد مخصص

بحسب نخلة، تتحدّد التسعيرة وفق عاملين متغيرين هما: عدد ساعات انقطاع الكهرباء والمعدل الوسطي لسعر المازوت خلال الشهر، إضافة إلى عوامل تكون ثابتة أخرى تتمثل بتحديد هامش للربح والأكلاف وغيرها. وتخضع التسعيرة للمعادلة الآتية: المقطوعية، التي هي عبارة عن التسعيرة التوجيهية × عدد الكيلوواط المستهلكة خلال الشهر، زائد الشطر الثابت الذي يتغير حسب عدد الأمبير. وبحسب الجدول المحدد من قبل «الطاقة»، تصبح التسعيرة

أعلنت الوزارتان في مؤتمر صحفي مشترك تنفيذ الخطة في الأشهر المقبلة. حينها، اعتبرت الوزارتان أن المؤتمر الصحافي هو بمثابة إعلان لأصحاب المولدات الذين أمهلوا حتى نهاية شهر أيلول لتركيب العدادات على نفقتهم الخاصة والغاء القواطع. بهذا المعنى، تكون المرحلة الأولى هي مرحلة إعطاء المهلة لأصحاب المولدات، على أن تبدأ المرحلة الثانية، وهي مرحلة التنفيذ، عند نهاية هذا الشهر الحالي، وبعد أن تصدر وزارة الطاقة التسعيرة التوجيهية.

الكهربا الذي حصل خلال الأشهر الماضية، أدى إلى تفاوت كبير في التسعيرات المعتمدة من قبل أصحاب المولدات، باعتبار أن بعضهم يعتمد مبدأ القواطع (تسعيرة ثابتة بمعزل عن عدد الكيلوواط المستهلكة)، والآخر يعتمد على العدادات (حسب عدد الكيلوواط المستهلكة). «هذا الأمر دفع الوزارة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة إلى اعتماد خطة لإلغاء مبدأ القواطع نهائياً سعياً لتوحيد التسعيرة». عملياً، بدأت المرحلة الأولى من هذه الخطة في شهر أيار الماضي، عندما

هديك فرفور

في نهاية هذا الشهر، تنقضي المهلة التي أعطتها وزارتا الطاقة والمياه والاقتصاد والتجارة لأصحاب مولدات الكهرباء، لاستبدال العدادات بالقواطع (disjoncteur)، على أن تصدر وزارة الطاقة والمياه التسعيرة التوجيهية الشهرية للكيلوواط عند آخر أربعماء من هذا الشهر (بعد أسبوعين تقريباً). يقول مستشار وزير الطاقة والمياه خالد نخلة، في اتصال مع «الأخبار»، إن التحسن في عدد ساعات تغذية

تقرير